

الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم
اللجنة الوطنية اليمنية للتربية
والثقافة والعلوم

التعليم
في الجمهورية اليمنية
[التقرير الوطني]

مقدم للدورة السابعة والأربعين للمؤتمر الدولي
للتربية
جنيف 8-11 سبتمبر 2004م

أغسطس 2004

المقدمة:

يعود نشوء نظام التعليم والتدريب الحالي في اليمن إلى بداية الستينيات. وقد أقرت اليمن كغيرها من الدول النامية، مبادئ: أحقية الجميع في التعليم، وتكافؤ الفرص والعدل والمساواة في توفير الفرص التعليمية والتدريبية. وبالمقابل حدث إقبال شعبي، وطلب اجتماعي كبيرين على التعليم مما حدا بالدولة، بالتعاون مع المجتمع، إلى التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية لإلحاق الأطفال بالمدارس وتوفير الفرص التعليمية والتدريبية. ولم يكن توسع نظام التعليم والتدريب، في الحقيقة، توسعا أفقيا وحسب، بل توسع هذا النظام توسعا رأسيا، حيث أصبح اليمن في الوقت الراهن يمتلك نظاما تعليميا مكتملا بدءا من رياض الأطفال والتعليم الأساسي، وحتى التعليم العالي والجامعي مرورا بالتعليم الثانوي، والتدريب الفني والمهني ومعاهد لإعداد وتدريب المعلمين.

إن جهود اليمن، لتوفير الفرص التعليمية، لم تقتصر على الصغار والشباب، بل امتدت تلك الجهود لتوفير فرص التعليم والتدريب لكبار السن، حيث توجه الاهتمام نحو تأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتدريب الأساسي، وذلك لإتاحة فرص التعليم والتدريب للسكان الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بنظام التعليم والتدريب النظامي أو تسربوا منه.

وقد قامت دولة الوحدة في عام 1990م، في ظل تراكمات مزمنة وأوضاع صعبة يأتي في مقدمتها النمو السكاني المرتفع وتشتت السكان جغرافيا ضمن تجمعات صغيرة ومناطق متباينة التضاريس، وانتشار الأمية التي قدرت آنذاك بحوالي (64%). علاوة على تدني معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي (57.6%) وخاصة للإناث الذي لم يتجاوز (37.6%) وارتفاع معدلات التسرب وبالذات في الصفوف الأولى من تلك المرحلة بنسبة تتجاوز (15%) (الخطة الخمسية الثانية 2001-2005م: الجزء 1).

وانطلاقا من تلك الأوضاع العسيرة، وتحقيقا لأهداف الدستور أولت الدولة قضايا التعليم والتدريب جل اهتمامها حيث زاد الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب ليبلغ في المتوسط (18%) من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة 1990-2000م، وقد أدى ارتفاع الإنفاق إلى نمو الطاقة الاستيعابية للمدارس والمعاهد والجامعات.

لقد تزايد عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي، على سبيل المثال، من (2.051.049) تلميذا وتلميذة بنسبة مشاركة للإناث قدرها (25%) عام 91/90 ليصل إلى (3.765.169) تلميذا وتلميذة بنسبة مشاركة للإناث قدرها (38%) عام 2003/2000م. كما تزايد عدد الطلاب في المرحلة الثانوية ليصل إلى (549.363) طالبا وطالبة بنسبة مشاركة للإناث قدرها (29%) عام 2003/2002م، بعد أن كان هذا العدد (134.240) طالبا وطالبة بنسبة مشاركة للإناث قدرها (15%) عام 91/90م.

"ورغم مجمل تلك الإنجازات، إلا أن تحقيق الأهداف والغايات التعليمية ما زال بعيد المنال وتعرضه تحديات هيكلية وخاصة في السعي نحو تعميم التعليم الأساسي وإزالة تفاوت النوع ومواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات خطط التنمية وبرامجها" (الخطة الخمسية الثانية 2001-2005م: الجزء الأول).

إن اليمن تدرك أهمية التعليم في تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، لذا فإن النظام التعليمي يخضع لعملية مراجعة شاملة تقود إلى انتهاج التخطيط الاستراتيجي في معالجة الاختلالات ومواجهة التحديات سواء منها الكمية أو النوعية. لقد أقرت اليمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي، والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتعمل على تسخير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية لتنفيذهما وبما يتوافق مع تحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية الأخرى كالاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (PRP) والاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة العمل السكاني.. الخ. والاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني.. الخ. إن اليمن في الوقت الراهن أيضا بصدد إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والجامعي.

أولاً: مستوى تطور الحالة التعليمية:

مدخل:

لاشك أن نظام التعليم والتدريب، بعد مرور أربعين سنة على نشوئه، قد شهد تطوراً ملحوظاً من الناحيتين الكمية والنوعية. فقد ارتفع عدد التلاميذ والطلاب، وانتشرت المؤسسات التعليمية على مستوى البلاد، وتوفرت الفرص التعليمية والتدريبية بعد التعليم الأساسي سواء في التعليم العام أو العالي والجامعي، أو التدريب الفني والمهني. كما أن الدولة تابرت على توفير المدخلات الضرورية لتشغيل وتسيير المؤسسات التعليمية من معلمين، وإدارة تعليمية ومدرسية، وتجهيزات وأثاث ووسائل تعليمية وتعليمية. كما تناولت الجهود تأسيس برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي سعياً وراء هدف القضاء على الأمية وتوفير فرص التدريب الأساسي لكبار السن. إن "التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني..." (الدستور: مادة 53).

نسبة الأمية والإلمام بالقراءة والكتابة:

تقدر اليمن بأن الأمية هي إحدى المعضلات الرئيسية التي تعيق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتعود جهود محاربة الأمية في اليمن إلى بداية الستينات، إلا أن نسبتها لا تزال مرتفعة خاصة بين صفوف الإناث. والمتوقع أن تستمر معاناة اليمن من مشكلة الأمية مادام التعليم الأساسي لم يتمكن بعد من استيعاب كل الأطفال في الفئة العمرية المقابلة للمرحلة الدراسية، ولم تتمكن أيضاً من تحسين المدخلات التعليمية للتخفيف من حدة ظاهرة التسرب خاصة من الحلقة الأولى من المرحلة (1-6)

تشير الإحصاءات إلى أن انخفاضاً تحقق في نسبة الأمية وتحسناً في نسب الإلمام بالقراءة والكتابة. وتبدو الحالة التعليمية للسكان (15 سنة فأكثر)، على الوجه التالي:

1. انخفاض نسبة الأمية بين إجمالي السكان (15 سنوات فأكثر)، إلى (55.70%) في عام 99م/2000م بعد أن كانت (62.73%) عام 94م أي بفارق (6.5) نقطة. وبالتالي تحسنت نسب الإلمام بالقراءة والكتابة سواء لدى الذكور أو الإناث. أي أن معدل التعليم بين الكبار يصل على (44.30%) تقريباً، وهذا المعدل يقل عن المعدل العام للدول العربية بحوالي (15.40) نقطة حيث وصل معدل التعليم بين الكبار في هذه الدول إلى (59.7%) بينما يقل عن المعدل العام للدول منخفضة التنمية بمقدار (3.80) حيث بلغ المعدل في هذه الدول إلى (48.1).

نسب الأمية للأعوام 94/95 و 99/2000م بحسب النوع والريف والحضر

(15 سنة فأكثر)

النوع	1995/94م			2000/99م		
	حضر	ريف	إجمالي	حضر	ريف	إجمالي
ذكور	27.018	49.77	43.10	19.72	4271	36.00
إناث	57.55	90.92	82.79	47.82	84.21	74.11
إجمالي	40.47	70.76	62.73	33.90	64.37	55.70

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر

94م، مارس 96م - المسح الوطني لظاهرة الفقر.

2. اتساع الفجوة، مع ذلك بين نسبة أمية الإناث ونسبة أمية الذكور، فقد كانت هذه الفجوة حوالى (52.06%) عام 94م بينما اتسعت عام 2000/99م لتصل إلى (46.69) (الفجوة هي: نسبة أمية الإناث ÷ نسبة أمية الذكور × 100 وكلما كان الناتج أكبر كلما كان الحكم أن الفجوة تضيق والعكس) مما يؤشر إلى أن التطور التعليمي كان لصالح الذكور منه لصالح الإناث. وتعتبر هذه الفجوة من بين أوسع الفجوات في مجموعة الدول المصنفة "منخفضة التنمية البشرية"، حيث لم يأت بعد اليمن سوى ثلاث دول هي موريتانيا، والنيجر، وبوركينا فاسو. (UNDP, 2000)
3. على الرغم من انخفاض نسبة الأمية بين صفوف الإناث من (82.79%) عام 95/94 إلى (74.11%) عام 2000/99م أي بفارق (8.68) نقطة إلا أنها لا تزال مرتفعة وبالذات في الريف، وهذه النسب تؤشر إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند الإناث وصل إلى (25.89%) فقط، وهذا يقل عن المعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار (21.11) نقطة حيث بلغ المعدل في هذه المنطقة إلى (47%) للعمر (15 سنة فأكثر). (اليونسيف 2000)، وهذا يعنى أن قطاعا واسعا من الإناث يعانون من هذه المشكلة وسيظل يعانون بفعل التراكم والتزايد المستمر لإعدادهم وخاصة أن معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسى بين الإناث مازالت متدنية وخاصة في المناطق الريفية، مع العلم بأن سكان الريف يمثلون ثلاثة أرباع سكان الجمهورية، وهذا يدل على أن الأمية في اتجاهها للتركز بين الإناث على نطاق واسع. ومن هنا تبرز حقيقة وحجم مشكلة الأمية التي تستوجب حشد الطاقات والإمكانات اللازمة وأن تتضافر الجهود على كل المستويات لمواجهتها والتخفيف من حدوتها وأثارها على مستقبل سكان اليمن.
4. يبدو تأثير نظام التعليم والتدريب الحديث، الذي نشأ منذ أربعين سنة، واضحا على نسب الإلمام بالقراءة والكتابة. إن الإطلاع على المؤشرات التعليمية للفئات العمرية يبين أن هناك تراجعاً في نسب الأمية بدءاً من الفئة (65+) باتجاه الفئات العمرية الأصغر فالأصغر سواء بين صفوف الذكور أو الإناث، ولو أن نسب الأمية تظل بين صفوف الإناث أكبر منها بين صفوف الذكور خلال جميع الفئات العمرية. كما يتضح أن هناك تركيزاً لنسب الإلمام بالقراءة والكتابة بين صفوف السكان في الفئات العمرية (45-49) سنة فأصغر. وهذا يؤشر إلى مدى تأثير نظام التعليم الحديث في توفير فرص التعليم والتدريب للسكان خلال الأربعين سنة الأخيرة. فإذا كانت نسبة الأمية للذكور في الفئة العمرية (40-44 سنة) تصل إلى (70.5%) فإنها تنخفض إلى (6.8%) في الفئة العمرية (20-24 سنة) وتنتشر الظاهرة بين صفوف الإناث فتتخفف النسبة من (94.5%) إلى (60.7%) لذات الفئات العمرية.
5. على الرغم من انخفاض نسبة الأمية، إلا أن الأرقام المطلقة للأميين تتزايد. فقد دلت الإحصاءات أن نسبة الأمية بين السكان (15 سنة فأكثر) قد انخفضت في الفترة بين 94/95 و2000/99 من (63%) إلى (56%) تقريبا، إلا أن الأعداد المطلقة للأميين قد زادت من (4550202) أمى عام 95/94م لتصل إلى (5118599) أمى عام 2000/99م وهذا بطبيعة الحال يجعل من تحقيق هدف محو الأمية أمرا بالغ الصعوبة.
6. تتفاوت نسب الأمية والإلمام بالقراءة والكتابة (15 سنة فأكثر) بين المحافظات وفقا لأحدث البيانات 2000/99. فنسبة الأمية تقل عن النسبة العامة للأمية (55.7%) في سبع محافظات هي: عدن (24.2%) وأمانة العاصمة (27.9%) وحضرموت (42.3%) وأبين (46.4%) ولحج (51.6%) وتعز (50.9%) والضالع (53.6%)، أما في بقية المحافظات فتزيد النسبة عن النسبة العامة وقد وصلت أعلى حد لها في محافظة الجوف (76.00%) وصعده (69.1%) والمحويت (65.6%) وذمار (65.1%). ويبرز التفاوت بالتالى في نسب الإلمام بالقراءة والكتابة وهذا يؤشر بأن عددا محدودا من المحافظات قد استفادت أكثر من التطور التعليمي السابق لعام 2000/99م.

ثانيا: مستوى توفر الخدمة التعليمية:

1- الأطفال في الأعمار ما قبل التعليم الأساسي:

عند تحديد مراحل التعليم النظامي، بدأ القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 92م المراحل الدراسية بمرحلة التعليم "ما قبل الأساسي" (مادة: 16) كما عرف القانون هذه المرحلة بأنها الحضانة ورياض الأطفال، كما حدد أن يظل الأطفال فيها من سن الثالثة حتى سن السادسة. وتهدف رياض الأطفال، وفقا للقانون، إلى "تعويد الطفل على حب العلم، وتهيبته للمراحل التالية من التعليم، وغرس القيم السامية والعادات الحسنة والإيجابية وتربيته ليكون سليما من الناحية الصحية، واجتماعيا ومحبا للتعاون مع الأطفال الآخرين" (مادة: 17). وقد أنشأت إدارة عامة مختصة للعناية والإشراف بهذه المرحلة من التعليم ضمن هيكل وزارة التربية والتعليم.

تطور الالتحاق في التعليم ما قبل الأساسي.

وصل عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال إلى (14771) طفلا وطفلة عام 2002/2003م بعد أن كان هذا الالتحاق (9.847) طفلا عام 91/90م . وبطبيعة الحال، فإن المستوى الحالي للالتحاق بمرحلة التعليم ما قبل الأساسي يعتبر متدنيا مقارنة بعدد الأطفال في سن هذه المرحلة (3، 4، 5) سنة من العمر الذين يمثلون المجموعة الرئيسية للالتحاق بهذه المرحلة. لقد وصل عدد الأطفال في هذه الأعمار وفقا للاسقاطات السكانية 94 - 2031، ما مجموعه (1.935.000) طفلا عام 2000م، وإذا ما قورن هذا العدد في عام 2000م -على سبيل المثال- بإجمالي الالتحاق فسوف لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جدا (0.59%).

إن تطور هذه المرحلة، وأي مرحلة تعليمية أخرى، يتوقف بالدرجة الأولى على درجة الاهتمام الرسمي بها وفقا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وتربوية من جهة، وهذا لم يتوفر بالقدر المناسب لهذه المرحلة حتى الآن، وعلى حجم الطلب الاجتماعي على خدمات المرحلة التعليمية أو تلك من جهة أخرى، والطلب الاجتماعي على خدمات مؤسسات التعليم ما قبل الأساسي ما يزال محدودا ربما للأسباب الآتية:

1. انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل خارج البيت خاصة في المناطق الحضرية حيثما يمكن أن تكون هناك حاجة لخدمات مثل هذه المؤسسات.
2. لا تعتبر مرحلة التعليم ما قبل الأساسي جزءا من السلم التعليمي النظامي حتى الآن أي لا يشترط انتهاء الطفل من هذه المرحلة حتى يلتحق بالمرحلة اللاحقة لها، على الرغم أن قانون التعليم رقم (45) لسنة 92م اعتبرها إحدى مراحل التعليم النظامي.
3. عدم قدرة كثير من الأسر، حتى تلك التي تعمل المرأة فيها خارج البيت، على تحمل نفقات إحقاق الأطفال بمؤسسات هذه المرحلة التي تفرض مثل تلك النفقات، وإن تفاوتت بين المؤسسات الحكومية والأهلية/الخاصة. لقد توصلت أحدث دراسة عن رياض الأطفال في مدينة صنعاء أن "أغلب الرياض يديرها القطاع الخاص وبأجر مرتفع وبذلك تحرم الفئات الفقيرة من الحصول على هذه الخدمة التربوية المهمة (شرف الدين، 99. 945).
4. الأسرة اليمنية لا تزال تتصف بالتعاون والتضامن، فحتى المرأة التي تعمل خارج البيت يمكنها الأطمئنان على أطفالها لدى أقارب أو حتى الجيران بدلا من إرسالهم إلى رياض الأطفال.
5. عدم إدراك أهمية ودور رياض الأطفال في حياة الطفل وتربيته وفي تحصيله في المراحل التعليمية اللاحقة.

سمات تطور التعليم ما قبل الأساسي:

- يمكن إيجاز سمات تطور التعليم ما قبل الأساسي بالآتي:
1. التذبذب في نمو المؤسسات والالتحاق بين سنة وأخرى خلال الفترة، وهذا ربما يعود إلى ضعف المتابعة والإشراف على هذه المؤسسات ومحدودية الإمكانيات المتوفرة لتشغيلها. فليس بنادر أن تعمل مؤسسة لعام دراسي واحد، ثم يتم توقفها للعام الذي يليه سواء منها المؤسسات الحكومية أو الخاصة. فالتقرير العام لنتائج المسح التربوي الشامل 2002/

2003م، على سبيل المثال ، يورد بأن إجمالي رياض الأطفال في ذات العام هو (221) منها (11%) تقريبا مغلقة. والرياض المغلقة (24) منها حوالي (83%) رياض أهلية وخاصة، والباقي حكومية.

2. تركز رياض الأطفال في المناطق الحضرية، وهذه سمة متوقعة وطبيعية لتوفر الطلاب على خدمات هذه المؤسسات في الحضر، ومع ذلك تشير نتائج المسح التربوي الشامل أن هناك (4) مؤسسات ريفية من إجمالي المؤسسات العاملة في 2003/2002م، أي بنسبة (1.76%).

3. تنامي الاستثمار الخاص في تأسيس وافتتاح مؤسسات لهذه المرحلة خاصة في المناطق الحضرية. فبعد ما كان عدد رياض الأطفال الأهلية (12) روضة عام 91/90م أصبح هذا العدد (161) روضة عام 2003/2002م، ومع ذلك لا بد من النظر إلى هذه السمة بحذر، وأن لا يكون ذلك على حساب زيادة الاستثمار الحكومي في تأسيس مؤسسات حكومية لسببين رئيسيين:

أ) أن الأسر التي تلحق أطفالها بالرياض الحكومية، قليلة التكاليف مقارنة بالرياض الأهلية، سوف لا تتمكن بالتأكد من تعويض أطفالها بإحاقهم بالرياض الخاصة.

ب) أن الرياض الخاصة غير مضمونة الاستمرار، لأن الاستمرار من عدمه خاضع لقدر المردود من هذا الاستمرار، وإلا فالأجدى التخلي عنه، فأحد التقارير في معرض سرده للاختناقات التي تواجهها رياض الأطفال أكد على "عدم وجود ضوابط لفتح أو إغلاق رياض الأطفال" (وزارة التربية والتعليم، 1997م).

والجدير بالإشارة هنا أن أحد أهداف مشروع الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم 2001-2005 أكد على الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي والعمل على توسيع نطاق خدماته في عموم المحافظات من خلال: توسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات هذا النوع من التعليم واستحداث تصاميم المباني المدرسية الملائمة لهذه الفئات بأقل كلفة، تأمين المستلزمات المادية والبشرية لسد احتياجات هذا النوع من التعليم، تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في الاستثمار لهذا النوع من التعليم.

4. على الرغم من إدراج التعليم ما قبل الأساسي كمرحلة في سلم التعليم النظامي، وتشكيل وحدة إدارية مختصة للإشراف والمتابعة في إطار هيكل وزارة التربية والتعليم، إلا أنه تبين من التقارير والدراسات عدم ارتقاء الاهتمام الرسمي بهذه المرحلة إلى المستوى المطلوب وهذا قد عكس نفسه على مستوى تطور هذه المرحلة، ومستوى الخدمة المقدمة. إن أهم ما يواجه هذه المرحلة نتيجة لذلك يمكن تلخيصه في الآتي:

أ - عدم توفر منهج معتمد من وزارة التربية والتعليم لهذه المرحلة. ونتيجة لذلك هناك اختلاف في الأهداف والبرامج والأنشطة والمناهج والتجهيزات، وقد قامت وزارة التربية والتعليم، أخيراً بتطوير منهج خاص برياض الأطفال سيتم إنزاله قريباً.

ب - تعمل معظم رياض الأطفال في مباني مستأجرة وتجهيزاتها مخالفة للمعايير والمواصفات التي يشير إليها المختصون (شرف الدين، 99).

ج- ندرة المربيات المتخصصات، وعدم توفر هذا التخصص في كليات ومعاهد تأهيل وتدريب المعلمين سواء المتوسطة أو الجامعية.

د - وكننتيجة لذلك، فإن الأهداف والحاجات التربوية الخاصة بالطفولة غير محققة. حيث يتم التعامل مع الأطفال كفئة واحدة على الرغم من اختلاف أعمارهم، وقصور في التقويم مما يؤدي إلى عدم مراعاة الفروق الفردية.

هـ- عدم كفاية العناية الصحية في رياض الأطفال، وكذا عدم تقديم التغذية لهم أثناء تواجدهم في الرياض (وزارة التربية والتعليم، 97. وشرف الدين، 99م: 94).

2- الأطفال في سن التعليم الأساسي:

تطور القبول والالتحاق بالتعليم الأساسي:

لقد أنصب جل الاهتمام الرسمي بالقطاع التعليمي، منذ نشوء نظام التعليم والتدريب الحالي، بالتوسع في مؤسسات التعليم الأساسي. إن هذا الاهتمام، في الحقيقة لم ينبع فقط من

الالتزام الدستوري والتشريعي بتوفير التعليم للجميع وتحقيق مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، بل أيضا جاء نتيجة للطلب الاجتماعي والإقبال الشعبي على التعليم وبالذات الأساسي منه، ولتقدير الدولة لأهمية التعليم الأساسي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

لقد شهد القبول في الصف الأول وإجمالي الالتحاق في التعليم الأساسي نموا متواصلًا. فقد وصل عدد المقبولين في الصف الأول إلى (676458) طفلا وطفلة عام 2003/2002م، بعد أن كان 91/90 (3.46.303) طفلا وطفلة. كما أن إجمالي الالتحاق ارتفع إلى (3.765.169) تلميذا وتلميذة عام 2003/2002م، بعد أن كان (2.051.049) تلميذا وتلميذة عام 91/90م. وقد تزايدت نسبة مشاركة الإناث في القبول لتصل إلى (43%) عام 2003/2002م، بعد أن كانت هذه النسبة (31.3%) عام 91/90م. كما أن نسبة مشاركة الإناث في الالتحاق قد وصلت إلى (38%) عام 2003/2002م، بعد أن كانت (25.23%) عام 91/90م. لقد حقق القبول في الصف الأول نموا سنويا بمتوسط قدره (4.91%)، والملفت للانتباه أن القبول في صفوف الإناث قد سجل متوسطا للنمو السنوي أعلى من ذلك الذي تحقق بين صفوف الذكور، حيث وصل هذا المتوسط للإناث (8.42%)، بينما وصل للذكور (3.21%) أي بفارق (6.84%)، كما أن إجمالي الالتحاق قد حقق نموا بمتوسط سنوي قدره (4.53%)، مع تفاوت في هذا المتوسط بين الذكور والإناث، حيث حقق النمو في صفوف الإناث متوسطا للنمو السنوي قدره (7.89%) بينما كان هذا المتوسط للذكور (5.22%) أي بفارق (2.67%) لصالح الإناث. إن التفاوت في متوسطات النمو السنوية بين الذكور والإناث ربما يعود إلى الاهتمام الرسمي بتعليم الفتيات، ومحاولة معالجة أسباب تدني التحاقهن في التعليم الأساسي.

ويمتاز التعليم الأساسي في اليمن، ربما عن غيره في دول كثيرة من العالم، بإتاحة الفرص التعليمية لمن أعمارهم تتجاوز الفئة العمرية المقابلة للمرحلة الدراسية نظرا لظروف نشوء النظام التعليمي، وتأخر تمتع عدد من المناطق خاصة الريفية منها بالخدمة التعليمية لفترة طويلة، حيث نجد الآتي:

1. اتساع سن القبول: فعلى الرغم من أن القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) 92م قد حدد سن القبول في الصف الأول من مرحلة الأساس بالسادسة (مادة: 18)، فإن اللائحة المدرسية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (950) لسنة 97م نصت على أن "يقبل بالصف الأول من المرحلة الأساسية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والتاسعة، ويجوز في المناطق الريفية رفع الحد الأعلى للسن إلى العاشرة إذا توفرت الأماكن الدراسية" (مادة: 44) وعليه نلاحظ أن توسيع سن القبول يشمل الحضر والريف ماعدا رفع الحد الأعلى للسن إلى العاشرة ينطبق على الريف إذا توفرت الأماكن الدراسية.
2. التحاق الراغبين في مواصلة التعليم الأساسي ممن انهوا بنجاح برنامج محو الأمية الأبجدية بمرحلتيه الأساسية (امتلاك مهارات القراءة والكتابة والحساب) والمتابعة (تأهيل الدارس إلى مستوى الصف السادس من المرحلة الأساسية).
3. أن الالتحاق الحالي لا يمثل السكان في الفئة العمرية المقابلة للمرحلة الدراسية (6-14) سنة فقط، بل يشمل الملتحقين ممن تتجاوز أعمارهم سن الفئة العمرية.

وتشير الإحصاءات إلى زيادة معقولة في معدلات الالتحاق بين السكان في الفئة العمرية (6-14) سنة بين الأعوام 2000/99 و2003/2002م على النحو الآتي:

الفرق	2003/2002م	2000/99م	
5.5	82.1	76.60	ذكور
3.3	50.0	46.7	إناث
3.8	66.0	62.2	إجمالي

المصدر: وزارة التربية والتعليم. المكتب الفني. الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط. وزارة التربية والتعليم. الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي 2003-2015م.

تقييم تحصيل التلاميذ:

وفي إطار سياسة المراجعة والتقييم لنظام التعليم الأساسي، تقوم اليمن بتقييم تحصيل التلاميذ والمشاركة في عدد من التقييمات الإقليمية والدولية.

لقد أجرت اليمن بالتعاون مع منظمتي اليونسيف واليونسكو تقييماً لتحصيل التلاميذ في موضوعات: اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، ومهارات الحياة، وذلك في الصفوف الرابع والسادس من مرحلة التعليم الأساسي.

لقد جلس للتقييم (6156) تلميذا وتلميذة، منهم (54%) من مستوى الصف الرابع والباقي من مستوى الصف السادس. وقد أجرى التقييم بمراعاة متغيري النوع والحالة الحضرية (ريف/ حضر). وتم التحليل للنتائج على أساس تقسيم مستويات الإنجاز إلى ثلاثة مستويات: مستوى عدم الإلتقان (الإجابة على 30% من مجموع الأسئلة وأقل)، مستوى الإلتقان الجزئي (الإجابة على 30% حتى 70% من الأسئلة) ومستوى الإلتقان الكلي للكفايات (الإجابة على 70% وأعلى من الأسئلة) لقد توزع التلاميذ على مستويات إلتقان الكفايات، كالتالي:

توزيع التلاميذ على مستويات إتقان الكفايات الأساسية

السادس				الرابع				مستوى إتقان الكفايات
مهارات حياة %	علوم %	رياضيات %	عربي %	مهارات حياة %	علوم %	رياضيات %	عربي %	
21.5	31.6	32.3	22.4	10.7	10.4	29.5	29.2	مستوى عدم الإتقان
57.1	57.9	58.7	85.9	78.9	76.9	63.6	56.8	مستوى الإتقان الجزئي
21.3	11.4	9.0	18.7	30.5	12.6	6.9	14.0	مستوى الإتقان الكلي

وتوصل التقييم إلى عدد من التوصيات المتصلة بضرورة إعادة تطوير المناهج، وتدريب المعلمين، وتحسين البيئة المدرسية، واستقطاب المشاركة المجتمعية. ولم تتردد اليمن أيضا في المشاركة في التقييمات الإقليمية والدولية. فقد شاركت اليمن في تطبيق اختبارات التحصيل الإقليمية في اللغة العربية والعلوم والرياضيات للصفين الرابع والتاسع من مرحلة التعليم الأساسي (1998م)، واختيار التحصيل في مادتي العلوم والرياضيات في المرحلة الثانوية عام 2000م بالتعاون مع الجامعة العربية. وتشارك اليمن حاليا في تقييم نوعية تعلم الرياضيات والعلوم في المرحلة الأساسية (TIMSS) والهدف من المشاركة هو توقع اليمن لمعرفة مستوى تحصيل التلاميذ مقارنة بالدول الأخرى من جهة، والتمهيد لإجراء تغييرات وتحسينات في السياسة التربوية وفق الحاجات الوطنية من جهة أخرى.

الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي:

أدركت اليمن أن نظام التعليم الأساسي بوضعه الراهن لا يحقق الأهداف والغايات التعليمية المتوخاة سواء من الناحية الكمية أو النوعية. فعلى الرغم من مرور أربعين عاما على نشوء نظام التعليم الحالي، فإن التعليم الأساسي لم يتمكن بعد من استيعاب جميع الأطفال في الفئة العمرية، ولم يحقق العدل والمساواة في توفير الفرص التعليمية. بالإضافة إلى ذلك فإن النوعية لا تزال متواضعة.

لذا؛ فقد أجرت تقييما شاملا لمختلف عناصر ومكونات نظام التعليم الأساسي في اتجاه رسم استراتيجية وطنية للتعليم الأساسي بما يتفق مع الالتزام الدستوري والتشريعي بأحقية الجميع في التعليم، وبما يحقق مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

إن تخطيط اليمن الاستراتيجية في تطوير التعليم الأساسي كما ونوعا لا يخرج، بالإضافة إلى ذلك، عن مبادئ دكار وضرورة تحقيق هدف التعليم للجميع بحلول عام 2015م.

إن رؤية اليمن الاستراتيجية تتلخص في " أن يتوفر لليمن مع نهاية عام 2015م، نظام للتعليم الأساسي يوفر لكل طفل يمني في العمر (6-14) فرصة التعليم الأساسي بجودة عالية ونوعية ملائمة لاحتياجات التنمية، بما يمكن من بناء جيل يمني كفء مزود بالمعارف والمهارات والأخلاق الحياتية التي تمكن الفرد من التعلم والنمو الذاتي والاجتماعي وتجعل منه عنصرا منتجا وفعالا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

لذا؛ فإن الهدف الاستراتيجي تبلور في "إصلاح وتطوير نظام التعليم الأساسي ليصبح قادرا على أن يوفر فرص التعلم الأساسي بالتساوي وبجودة، ونوعية عالية لكل طفل يمني في العمر (6-14).

وعليه؛ فإن اليمن في الوقت الراهن تنفذ برامج:

- إصلاح وتحسين التعليم الأساسي.
- تطوير وتحديث الأداء الاستراتيجية للتعليم الأساسي.
- والبرامج الأولى تتناول المحاور الأساسية لتحسين النظام: المعلم، المناهج، التوجيه، التقويم، مشاركة المجتمع، تمويل التعليم، تعليم الفتاة، الإدارة المدرسية، اللامركزية في الإدارة التعليمية، والمبنى المدرسي. وفي ذات الوقت تطمح المجموعة الثانية إلى تطوير الأداء الاستراتيجي في: تطوير الجودة والنوعية، تطوير الكفاءة الداخلية والتمويل، تطوير تمويل التعليم وتنويع مصادره، وتطوير الانتشار والتغطية: المساواة والعدالة.
- لعل من السابق لأوانه تقييم مستوى تنفيذ الاستراتيجية، إلا أن الحكومة اليمنية أبدت التزاما حقيقيا بتحقيق أهدافها من خلال حشد الإمكانيات المادية والبشرية لتنفيذ برامجها من جهة، وتوجيه

مختلف المصادر التمويلية الخارجية من قروض ومساعدات وهبات نحو المساهمة في تمويل تنفيذ برامجها وأنشطتها المتعددة.

3- الشباب في التعليم الثانوي والجامعي:

الفئة العمرية (15-17): التعليم الثانوي:

لدى الشباب بعد الانتهاء من التعليم الأساسي فرص للالتحاق بأنواع متعددة من التعليم الثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني، وهي:

1 - التعليم الثانوي العام:

يهدف التعليم الثانوي إلى إتاحة الفرصة للطلاب الذين حصلوا على شهادة المرحلة الأساسية متابعة تنمية معارفهم ومهاراتهم العلمية والأدبية. وتستغرق الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي العام بقسميها الأدبي والعلمي ثلاث سنوات.

ويستهيوي التعليم الثانوي الغالبية من خريجي مرحلة التعليم الأساسي حيث يشكل مجموع الملتحقين بهذا النوع من التعليم حوالي (98%) من إجمالي الملتحقين في التعليم الثانوي ككل. ولعل وراء الإقبال على التعليم الثانوي "تطلع الشباب إلى التعليم الجامعي، والنظر إلى التعليم الثانوي العام على أنه السبيل المؤدية إليه، نظرا لأن الملتحقين بالتعليم الفني والمهني لا تتاح لهم فرصة الالتحاق بالتعليم العالي، وبالتالي يشهد هذا التعليم ضغوطا مستمرة تؤثر على القبول في الجامعات" (الخطيب، 96: 6).

وقد شهد التعليم الثانوي العام نموا خلال الفترة 91/90م - 2003/2002م. لقد وصل عدد المقبولين في الصف الأول إلى (212.145) طالبا وطالبة 2003/2002م، بعد أن كان هذا العدد (57.823) طالبا وطالبة، عام 91/90م. كما أن إجمالي الالتحاق حقق أيضا نموا حيث وصل إجمالي الالتحاق إلى (549.363) طالبا وطالبة عام 2003/2002م، بعد أن كان (134.240) طالبا وطالبة عام 91/90م. وشهدت نسبة مشاركة الإناث ارتفاعا خلال الفترة من (15.55) عام 91/90م لتصل إلى (27.29%) عام 2003/2002م، أي بفارق (11.74) نقطة وذلك بالنسبة للقبول، كما شهدت هذه النسبة ارتفاعا أيضا بالنسبة للالتحاق، فقد كانت في بداية الفترة (15.38) % ووصلت إلى (26.09%) في نهايتها أي بفارق (10.71) نقطة، وتقدر معدلات الالتحاق الإجمالية في العام 2000/99م بـ (33.76%) مع تفاوت كبير بين الذكور والإناث. فقد وصلت هذه النسبة بين الذكور إلى (48.55%) بينما لم تصل عند الإناث إلا إلى (18.12%). وقد اتسم تطور التعليم الثانوي العام بعدد من الملامح أهمها:

أ - يتوزع الطلاب على الريف والحضر بتفاوت لصالح الريف (53% و 37.47% على التوالي)، إلا أن هناك تفاوت في توزيع الذكور والإناث، فبينما يتوزع الطلاب الملتحقين في الحضر بنسبة (63%) للذكور و (37%) للإناث نجد أن طلاب الريف يتوزعون بنسبة (83.81%) للذكور و (16.19%) للإناث. وتتركز غالبية الإناث الملتحقات، في الحضر بنسبة (68.06%) والباقي في الريف (31.94%) 2000/99م.

ب - تتفاوت نسبة الملتحقين في القسم العلمي بين الريف والحضر، ففي الوقت الذي يشكل هؤلاء في الحضر نسبة (57.30%) من إجمالي الملتحقين في القسمين، نجد أن هذه النسبة تشكل نسبة (29.05%) من إجمالي الملتحقين في القسمين في الريف. والغالبية من الملتحقين في القسم العلمي تركزت في الحضر (55.06%) بمقابل (44.93%) في الريف. كما أن التوزيع النسبي للإناث الملتحقات في القسم العلمي كان (62.30%) في الحضر و (37.69%) للريف 2000/99م.

ويمكن تفسير حالة إقبال الطلاب على القسم الأدبي بالآتي:

- أن نطاق التوسع في التعليم الثانوي محدود جدا في المناطق الريفية إذ غالبا ما يتم فتح فصول ثانوية ملحقة بالمدارس الأساسية التي تخرج منها الطلاب من

التعليم الأساسي. وقد حددت وزارة التربية والتعليم نصابا محددا لفتح فصلا للتعليم الثانوي في المدارس الأساسية هو (30) طالبا، وإذا لم يتوفر النصاب على الطلاب أن يلتحقوا في أقرب مدرسة ثانوية. وباعتبار تباعد المسافات، وعدم تيسر المواصلات، فإن كثير من خريجي التعليم الأساسي يحرمان من مواصلة التعليم الثانوي وخاصة الإناث.

- إن عدم إنشاء مدارس ثانوية مستقلة في الريف يؤدي إلى توجه الطلاب إلى القسم الأدبي بعد نجاحهم في الصف الأول وذلك لعدم توفر المدرسين، والتجهيزات المطلوبة لفتح الفصول العلمية، هذا بالإضافة إلى أن الطلاب في الحضر أيضا يقبلون على اختيار القسم الأدبي لسهولة وتيسير الدراسة فيه، وهذا بطبيعة الحال يعكس نفسه على التعليم الجامعي الذي غالبا ما تسوده الكليات ذات الطابع النظري.

التعليم الفني (التقني) والتدريب المهني :

لقد تم البدء في تنظيم هذا القطاع كأحد القطاعات الرئيسية في منظومة التعليم في عام 1995م بإنشاء الهيئة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وتتبع وزارة العمل والتدريب المهني

ومع تسارع وتيرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ولضخامة التطورات العلمية والتكنولوجية التي يتميز بها العصر الحالي ازداد الاهتمام بهذا القطاع وتم إنشاء وزارة خاصة في عام 2001م حددت مهامها على النحو التالي :-

1. توسيع قاعدة التعليم الفني والتدريب المهني كما ونوعا .
2. الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني الموجه للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة .
3. رفع الطاقة الاستيعابية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع .

ولتنفيذ هذه المهام تم التنسيق مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ومنها منظمة اليونسكو ومنظمة الاسكوا لتقديم المشورة الفنية للمجالات أدناه :

- إعداد خارطة التعليم الفني والتدريب المهني .
- دعم مشاريع صغيره وحاضنات لتطوير فرص العمل في مجالات ريادية مختارة.
- تقديم المساعدة في تأسيس قاعدة معلومات متطورة عن التعليم والتدريب وتشغيل الإناث ودعم وتطوير نظم المعلومات الخاصة بالوزارة وضمان تكامل هذه النظم مع معلومات سوق العمل.
- تقديم المشورة الفنية لتطوير تجربته اليمن في التدريب التعاوني ومجال التعليم الفني في المحافظات ومراجعة أوضاع صندوق التدريب المهني وتطوير المهارات .

كما تطورت السياسات الخاصة بمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني في ضوء برامج وخطط التنمية الشاملة للدولة وهي كالتالي :

- الرؤية الاستراتيجية (2001-2025م).
- الخطة الخمسية الثانية (2001-2005م).
- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر (2003-2005م).
- البرنامج التنفيذي المقرر من الحكومة رفع الطاقة الاستيعابية إلى 15% من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بإنشاء (220) مؤسسه تدريبيه مهنية وتقنية موزعه على مختلف محافظات الجمهورية .

الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني :-

تواصلت مع جهود الحكومة وبدعم من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية تم إعداد هذه الاستراتيجية للأعوام العشرة القادمة والتي اقرها مجلس الوزراء عام 2004م، تضمنت خمسة محاور هي :

1. القدرة على الاستجابة وتكافؤ الفرص .
2. ربط سوق العمل واثراك قطاع الأعمال .
3. تطوير القدرات المؤسسية .
4. تطوير القدرات الخاصة بالمؤسسات التدريبية .
5. تمويل المنظومة .

نظم التعليم الفني والتدريب المهني :

ينظم التعليم الفني والتدريب المهني في ثلاثة أنظمه فرعيه وهي :-

1. التعليم والتدريب النظامي، ويشمل :-

أ- التدريب المهني مستوى سنتين:

وهو كل تعليم متخصص يهدف إلى إعداد العاملين لفئة المستوى الماهر (شهادة دبلوم التدريب المهني) والتي تبلغ مدة الدراسة فيها سنتين بعد التعليم الأساسي (ويكتسب الخريج مجموعة من المهارات تتعلق بجزء متكامل من المهنة من الناحيتين النظرية والعملية) ، ويمكن للحاصلين على هذه الشهادة الالتحاق ومواصلة الدراسة في المعاهد المهنية الصناعية (مستوى ثلاث سنوات) لمن تتطبق عليه المعايير المطلوبة لمواصلة الدراسة. وتتولى المتدربين في هذا المستوى معاهد التدريب المهني في المجال الصناعي ويمكن لخريجي التعليم الأساسي الالتحاق بمعاهد التدريب المهني ، أو المعاهد المهنية الصناعية (مستوى سنتان) بأحد المجالات المتاحة وهي كالتالي:-

(مجال الكهرباء، مجال الإلكترونيات، مجال الميكانيكا، مجال النجارة ، مجال البناء،

ب- التدريب المهني مستوى ثلاث سنوات:

هو كل تعليم متخصص يهدف إلى إعداد العاملين لفئة المستوى المهني (شهادة الثانوية المهنية) والتي تبلغ مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد التعليم الأساسي أو سنة واحدة بعد شهادة التعليم المهني نظام سنتان (ويكتسب الخريج مهارات متكاملة ضمن المهنة المحددة) ، ويمنح خريجو هذه المعاهد المهنية شهادة المعاهد المهنية بمستوى (مهني) ، وتتولاه المعاهد المهنية بالتعليم والتدريب في المجالات المتاحة وهي كالتالي:-

(مجال الهندسة المدنية، مجال الكهرباء، مجال الإلكترونيات، مجال الميكانيكا، مجال الفنون الجميلة، مجال النجارة، مجال البناء، المجال البحري، المجال التجاري، المجال الزراعي، المجال البيطري)

ج- التعليم التقني:

وهو كل تعليم متخصص يهدف إلى إعداد العاملين لفئة المستوى التقني المحددة في التصنيف والتوصيف المهني (شهادة الدبلوم التقني) والتي تبلغ مدة الدراسة فيها سنتين إلى ثلاث سنوات بعد المرحلة الثانوية أو شهادة المعاهد المهنية الصناعية نظام ثلاث سنوات أو ما يعادلها (وتكتسب مخرجات التعليم التقني مهارات علمية وإشرافية وقدرة على نقل أفكار الاختصاصيين إلى العاملين في فئات المستويات المهنية الأدنى) . ويمنح خريجو هذه المعاهد شهادة المعاهد التقنية بمستوى (فني) وتتولاه المعاهد التقنية وكليات المجتمع في المجالات المتاحة التالية:-

(مجال التصميم الداخلي، مجال البناء، مجال الكهرباء، مجال الإلكترونيات، مجال الميكانيكا، المجال البحري، مجال الفندقية، المجال التجاري ، المجال الزراعي ، المجال الطبي)

2- التعليم الموازي:

التعليم الموازي نظام تعليم وتدريب بنفس مستوى التعليم النظامي ومتطلباته، ويختلف عنه في أسلوب التنفيذ ونسبة المواد غير التخصصية، وفيه يتم تجزئة البرنامج

النظامي إلى دورات (برامج) مختلفة تختلف عددها من مهنة إلى أخرى وذلك وفقا لممارسة المهنة في سوق العمل ومتطلباته، وعلى هذا الأساس تمت عملية تجزئة البرامج النظامية إلى برامج تعليم موازي يلتحق بها الطلاب ابتداء من البرنامج التأسيسي ثم الذي يليه وهكذا حتى ينتهي، عندها إذا ألم الطالب ببرنامج التعليم الموازي الذي يساوي مدته ومحتواه برنامج التدريب النظامي سنتين أو ثلاث سنوات بعد المرحلة الأساسية يحصل الطالب على مستوى ماهر أو مستوى مهني وهي تساوي البرامج النظامية من الجانب الفني والعملية أما بالنسبة لشهادة الدبلوم فإذا كان المتقدم حاصلا على شهادة التعليم الأساسي وحصل على شهادة المستوى المهني فيجوز دخوله الاختبارات للمواد الثقافية والأساسية وإذا نجح فيها حصل على نفس شهادة البرنامج النظامي (مستوى السنتين أو مستوى ثلاث سنوات).

وقد تم اعتماد التعليم الموازي كنظام تعليمي متاح في المؤسسات التابعة للوزارة ، بشكل تجريبي ابتداء من العام التعليمي 2003/2002م، في بعض المؤسسات التدريبية خلال الفترة المسائية بهدف استيعاب التدفق الكبير على مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وتنفيذا للبرنامج التنفيذي للوزارة لرفع الطاقة الاستيعابية نحو 15 % من مخرجات التعليم العام.

3- التعليم المستمر :

يعتبر التعليم المستمر (الدورات القصيرة) جزءا ثابتا من أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني، والذي يهدف إلى دعم المعرفة العامة والمهنية المكتسبة وتتميتها وملاءمتها مع تطور التكنولوجيا وظروف العصر ومتطلبات سوق العمل، وإلى إكساب كفاءات ومهارات مهنية أخرى لممارسته بنشاط مهني جديد، كما يهدف إلى ترقية العاملين اجتماعيا ومهنيا، وينفذ من خلال المؤسسات الحكومية والخاصة أو مواقع العمل والإنتاج أو كليهما معا، وكذا الجمعيات الأهلية والمهنية والمنظمات الحكومية.

وتنقسم برامج التعليم والتدريب المستمر إلى :

- برامج توافق المستويات المهنية الوطنية المعتمدة، وهذه تخضع للشروط والمواصفات والمعايير الخاصة بالبرامج التدريبية والاختبارات والشهادات المنصوص عليها في قانون التعليم الفني والتدريب المهني .
- برامج لتلبية احتياجات نوعية خاصة لطلابها ، حيث يستهدف التعليم والتدريب المستمر العاملين في سوق العمل والعاطلين عن العمل، وكذا الراغبين في رفع مستوياتهم المهنية أو تجديد وتطوير المعارف والمعلومات لمواكبة التطور التكنولوجي أو اكتساب معارف ومهارات في مهن جديدة.

لقد وصل الالتحاق في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني إلى (15,553) طالبا وطالبة بعد أن كان هذا الالتحاق (7,582) طالب وطالبة عام 98م، وارتفعت نسبة مشاركة الإناث من (4,85%) عام 98م، لتصل إلى (6,9%) عام 2004/2003م .

الطلاب الملحقين ببرامج التعليم الفني والتدريب المهني 2004/2003م

المستوى	ذكور	إناث	إجمالي
المعاهد التقنية	2632	426	3058
مهني ثلاث سنوات	2840	464	3304
مهني سنتان	6039	27	6066
التعليم الموازي	792	0	792
التعليم المستمر (الدورات القصيره)	1923	410	2333

الإجمالي	14,226	1327	15,553
----------	--------	------	--------

المصدر: وزارة التعليم الفني والتدريب المهني . التقرير السنوي 2003م

ويتسم تطور التعليم الفني والتدريب المهني بصفات أهمها:
 أ - محدودية فرص الالتحاق للإناث: يبدو أن العوامل الاجتماعية تلعب دورا في تجنب الإناث الالتحاق بهذا النوع من التعليم، وربما لأن الإناث أنفسهن يشعرن بأن الالتحاق بهذه المؤسسات لا تتناسب مع طبيعتهن ماعدا التعليم والتدريب الصحي. كما أنه بالمقابل لا توجد مؤسسات أو مراكز للتدريب المهني خاصة بالإناث، لتجنب الاختلاط الذي قد يكون مانعا قويا أمام أي من الإناث اللاتي يرغبن في الالتحاق بمثل هذه المؤسسات. وعليه فإن نسبة مشاركة الإناث من إجمالي الالتحاق وصلت إلى (4.85%) عام 98م وارتفعت لتصل إلى (6.9%) عام 2004/2003م.

ب - محدودية الطاقة الاستيعابية: لم يعد إقبال الطلاب على الالتحاق بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، على ما يبدو، عائقا أمام تطور هذا النوع من التعليم، وخاصة تلك التي تدرّب الطلاب لمدة ثلاث سنوات. فمقارنة الطاقة الاستيعابية مع إجمالي الالتحاق في مؤسسات التعليم الفني نظام ثلاث سنوات عام 2002/2001م تكشف أن هذه المؤسسات تقبل الطلاب فوق طاقتها الاستيعابية. وجدير بالإشارة أن مراكز التدريب المهني لا تعاني من هذه الظاهر من وعليه فالحاجة قائمة للتوسع في مؤسسات التعليم والتدريب الفني.

ج - محدودية فرص التشغيل للخريجين: لقد وجدت دراسة قام بها المشروع الألماني للخدمات الاستشارية (GTZ) (1992م) أن غالبية الخريجين يعملون في القطاع العام، وقليل منهم قد أسس ورش خاصة أو يعمل في القطاع الخاص. وإن حوالي نصف الخريجين قد عملوا في وظائف غير تلك التي هم في الأساس تدرّبوا للقيام بها. لانخفاض الكفاءة الخارجية لنظام التعليم الفني والتدريب المهني هو المشاركة المتواضعة للقطاع الخاص. "إن مشاركة القطاع الخاص مهم في تمويل التدريب وتطوير الارتباط بين التدريب والتشغيل ومن ثم زيادة الكفاءة الخارجية للتعليم الفني والتدريب المهني". وتقييما للعلاقة بين نظام التعليم والتوظيف تستنتج دراسة (GTZ) أن التعليم الثانوي الفني بأشكاله الثلاثة (فني، زراعي، تجاري) ذو فائدة كبيرة تتمثل في أن هذا النوع من التعليم ليس طريقا للالتحاق بالجامعة كما هو الحال في التعليم الثانوي العام. إلا أن خريجي التعليم الفني (الصناعي والزراعي) يشكلون عبئا على نظام التوظيف الرسمي (الحكومي)، أما فرص التوظيف في سوق العمل فهي قليلة نتيجة لنوع ومستوى التأهيل وعدم تطابقه مع الاحتياجات في سوق العمل. وينتظر ظهور مشكلة في توظيف خريجي التعليم الثانوي المهني في المستقبل بعد أن ينتسب نظام التوظيف الحكومي (GTZ, 1992, 86) ويشير تقرير مسح القوى العاملة (1999) إلى أن هناك بطالة بين حملة المؤهلات من خريجي مراكز التدريب المهني وما يعلوها نسبتها (22.1%) من إجمالي العاطلين (الجهاز المركزي لإحصاء/ وزارة العمل، 2000م).

4- التعليم العالي والجامعي:

تعود نشأة التعليم الجامعي في اليمن إلى بداية السبعينات حيث تأسست جامعتي صنعاء وعدن بافتتاح عدد من الكليات. وقد تميز توجه التعليم العالي والجامعي في اليمن خلال عقد التسعينات من القرن الماضي بعدد من المميزات أهمها:
 1. التوسع الأفقي بافتتاح جامعات جديدة حتى أصبح عدد الجامعات اليمنية الحكومية سبع جامعات.

2. اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار فى التعليم العالى والجامعى حتى أصبح هناك حوالى ثمان مؤسسات خاصة للتعليم العالى والجامعى.
3. الاهتمام بإنشاء الكليات المتوسطة (سنتان بعد الثانوية) وكليات المجتمع لاستقبال الأعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة.
4. إصدار الأساس التشريعى للتعليم الجامعى بإصدار القانون رقم (8) لسنة 95م بشأن الجامعات اليمنية الذى حدد أهداف التعليم الجامعى، وحدد معايير الأكاديمية وتنظيماته الداخلية.
5. تأسيس وزارة التعليم العالى والبحث العلمى والمجلس الأعلى للجامعات للتخطيط والإشراف على التعليم الجامعى والعالى.

وقد شهد التعليم الجامعى نموا بين العامين 95/94 و 2003/2002م، حيث ارتفع عدد الطلاب من (90826) طالبا وطالبة، ليصل إلى (182.445) طالبا أي بفارق (91619) طالبا وطالبة بين العامين.

ويتسم تطور التعليم الجامعى بصفات، أهمها:

- 1- استمرار تدنى نسبة مشاركة الإناث: تشير دراسة حديثة للبنك الدولى أن إجمالى معدل الالتحاق وصل إلى (8.0%) عام 2000م. وهو معدل أعلى مما هو حاصل فى أغلب الدول منخفضة الدخل، إلا أنه متقارب مع الدول العربية الأخرى. (The World Bank, 3, 2001) وارتفعت نسبة مشاركة الإناث من إجمالى الالتحاق لتصل إلى (26%) عام 2003/2002م، أي بفارق (10) نقاط بين العامين.
- 2- محدودية مشاركة الجامعات الخاصة: على الرغم من التوسع فى فتح الجامعات الخاصة، إلا أن مشاركتها فى إجمالى الالتحاق بالتعليم الجامعى لا تزال محدودة إلى حد ما حيث وصلت نسبة الالتحاق فى هذه الجامعات إلى (8.67%) من إجمالى الالتحاق عام 99/2000م. وهذا ربما يعود إلى حداثة نشأة هذه الجامعات، وإلى عدم قدرة كثير من الأسر ماليا على إلحاق أبنائها، وإلى عدم الثقة بمستوى ونوعية التعليم فى هذه الجامعات حيث لم تختبر أو تجرب مخرجاتها بشكل واسع، وإلى هبوط التقدير العام للتعليم العالى بسبب بقاء عدد من الخريجين دون وظائف أو أعمال مجزية تقابل ما سيتم دفعه للجامعات الخاصة.
- 3- عدم وجود سياسة عامة للقبول: يتم قبول الطلاب وفقا للدرجات التى حصلوا عليها فى امتحانات الثانوية العامة وفقا للنسب التى تحددها كل كلية للقبول، حيث أن كل جامعة تضع سياسات للقبول بمعزل عن الجامعات الأخرى (مطهر، 98: 8) ولعل هذه المشكلة قد يتم حلها بعد تشكيل المجلس الأعلى للجامعات. وقد أصدر المجلس مؤخرا قرار بأن لا يقبل فى الجامعات إلا الحاصلين على (70%) وأعلى فى العام الجامعى 2000/2001م.
- 4- خلل التوازن فى الالتحاق بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية: يصنف الالتحاق بالتعليم الجامعى على النحو الآتى: الملتحقون بكليات العلوم الإنسانية، والملتحقون بكليات العلوم والتطبيقية. وتشير الإحصاءات أن التوزيع النسبى للملتحقين فى الجامعات الحكومية لعام 2003/2002م كان على النحو الآتى:

عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية فى تخصصات العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية ونسبة مشاركة الإناث 2002م/2003م

مشاركة	إجمالي	إناث	ذكور				
23.4	76	138675	69.8	32471	78.1	106204	العلوم الإنسانية
32.0	24.0	43770	30.2	14024	21.9	29746	العلوم التطبيقية

الإجمالي	135950	100	46495	100	182445	100	25.5
----------	--------	-----	-------	-----	--------	-----	------

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. مؤشرات الجامعات الحكومية للعام 2003/2002م، مكتب الأمين العام

ولعل خلل التوازن في التخصصات هذا يعود إلى سببين رئيسيين: الأول: هو عدم تخطيط القبول بالجامعات لإحداث التوازن وبما يتلاءم مع سوق العمل. والثاني: وهو الأهم، تفضيل طلاب الثانوية العامة الالتحاق بالأقسام الأدبية في المرحلة الثانوية مما يشكل ضغطاً على الكليات الأدبية والعلوم الإنسانية. ولهذا فإن التخطيط لرفع الالتحاق بالكليات العلمية والتطبيقية يجب أن يبدأ من مرحلة التعليم الثانوي.

5- خلل التوازن بين مخرجات الجامعات وسوق العمل:

إن الضغط الشديد على التعليم الجامعي جاء نتيجة طموح الغالبية من الطلاب الحصول على شهادات جامعية، لذا فهم يفضلون الالتحاق بالتعليم الثانوي العام الذي يعتبر طريقاً سالكا إلى التعليم الجامعي، وبالمقابل فإن سياسة الباب المفتوح للقبول يشجع هذا الاتجاه بغض النظر عن احتياجات سوق العمل، واتجاهاته ومتطلبات التنمية بوجه عام. ويعود هذا الوضع إلى اتجاه الدولة إلى نشر التعليم الجامعي مع إتاحة فرص الالتحاق بالجامعات أمام أبناء الشعب فضلاً عن مجانيته... وهذا الوضع أدى إلى تخرج أعداد كبيرة من حملة المؤهلات الجامعية بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل وبطريقة لا تلبي كل احتياجات التنمية، وهو ناتج عن التوسع في بعض التخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وانعدام التنسيق بين تخطيط القوى العاملة والتخطيط التعليمي، والذي أدى بالتالي إلى عدم التجانس بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل (المخلاقي، 97: 25). ويشير التقرير النهائي لمسح القوى العاملة أن عدد العاطلين من حملة الشهادات الجامعية وما يعلوها (1917) فرداً ونسبتهم (4.1%) من إجمالي العاطلين، وضمن هذا المستوى يتركز (81.6%) من العاطلين في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (5.1%) في تخصصات العلوم التطبيقية والهندسية، (39%) في تخصصات العلوم الطبية والدوائية، و(2.2%) في العلوم التطبيقية والزراعية. وتتوزع بقية النسب في تخصصات العلوم البحتة وعلوم تطبيقية وتربية حيوانات (الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة العمل، 2000م) وعليه فإنه لا يمكن القول بأن الكفاءة الخارجية لنظام التعليم الجامعي، بمعنى قدرة الخريجين على العمل، ليست بالمستوى المطلوب بل وضعيفة.

ثالثاً: الإنفاق العام على التعليم

بنتج حجم الإنفاق العام على خدمات وشؤون التعليم خلال الفترة 90-2003م يمكن الخروج بالاتجاهات والسماوات الآتية:

- أ- النمو المتواصل للإنفاق العام على خدمات وشؤون التعليم خلال الفترة 90-2003م، ولو بنسب متفاوتة بين سنة وأخرى. وحقق هذا الإنفاق متوسطاً سنوياً للنمو قدره (27.5%)، وهذا المتوسط يزيد عن متوسط النمو السنوي للإنفاق الحكومي بمقدار (0.4) نقطة. و جدير بالإشارة هنا أنه عندما يتراجع الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، كما حصل عام 98م حيث حقق الإنفاق الحكومي نسبة نمو سلبية بمقدار (2.00%) وكذا الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (4.44%)، فإن الإنفاق العام على خدمات شؤون التعليم يحافظ على نموه، إلا أنه بالمقابل عندما ينمو الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي بدرجة عالية، ينمو معهما الإنفاق العام على التعليم بنفس الدرجة. وهذا بطبيعة الحال يؤشر إلى شدة التزام الدولة واهتمامها بالتعليم.
- ب- إن الإنفاق العام على خدمات وشؤون التعليم في اليمن، على ما يبدو، لا يتفق فقط مع المعدلات العالمية التي أوصت بها اليونيسكو والمؤتمرات الدولية بأن تكون النسبة التي تسترشد بها الدول في إنفاقها على التعليم وهي (14-17%) من الميزانية العامة للدولة، و(4-5%) من الناتج المحلي الإجمالي (مرسى: 98)، بل يفوق هذه النسب الاسترشادية. فقد وصل متوسط نسب الإنفاق العام على خدمات وشؤون التعليم من

الإنفاق الحكومي العام ما يقارب (19%)، كما وصل متوسط نسب هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب (6%) خلال الفترة 2003-90م. كما أن نصيب التعليم من الإنفاق الحكومي في اليمن يعتبر من بين أعلى النسب بين الدول المصنفة "منخفضة التنمية البشرية"، فقد تحققت أعلى نسبة لهذا الإنفاق في السنغال (95-97) بمقدار (33.1%) وأدنى نسبة تحققت في زامبيا بمقدار (7.1%)، أما نصيب التعليم من الناتج المحلي الإجمالي فيعتبر الأعلى بين مجموعة هذه الدول حيث لم يصل نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ما وصلت إليه هذه النسبة في اليمن، وتجاوزت هذه النسبة متوسط نصيب التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الذي وصل إلى (5.4%) (UNDP, 2000).

ج- على الرغم أن التعليم العام استأثر بالنسبة الأعلى من الإنفاق العام على خدمات شؤون التعليم خلال الفترة 2003-90م، حيث وصل متوسط نسب ما حصل عليه التعليم العام إلى (85.39%) وأن هذه النسبة تعتبر من أعلى النسب التي حصل عليها التعليم العام بين الدول المصنفة "منخفضة التنمية البشرية" حيث وصلت أعلى نسبة في بنجلاديش بمقدار (88.6%) وأدنى نسبة تحققت في زامبيا (59.8%) (UNDP, 2000)، فإن الملاحظ تراجع نسبة ما حصل عليه التعليم العام من إجمالي الإنفاق العام على خدمات وشؤون التعليم العام خلال النصف الثاني من الفترة، حيث لم تصل هذه النسبة في أي من السنوات الأخيرة (97-2003م) إلى نفس مستوى النسب في السنوات الأولى من الفترة. وهذا ربما يعود إلى تزايد الاهتمام بالتعليم العالي والجامعي، فقد تم افتتاح جامعات حكومية جديدة، وكذا ثلاث كليات مجتمع، كما أن الدولة توجه اهتماما كبيرا نحو التعليم الفني والتدريب المهني، حيث أنشأت وزارة مستقلة للإشراف والعناية بهذا النوع من التعليم. متوسط نصيب مكونات قطاع التعليم من الإنفاق العام على خدمات وشؤون التعليم خلال الفترة 90

-2003م.

المكون	96-90م	2003-97م	2003-90م
العام	88.87	81.99	85.39
العالي والجامعي	10.32	14.88	12.60
الفني والمهني	0.78	2.02	1.57
أخرى	0.03	1.11	0.44

المصدر: حسبت المتوسطات على قاعدة أرقام الحسابات الختامية. وزارة المالية + نشرة إحصائية

مالية الحكومة. العدد الحادي عشر إبريل 2003م

الخاتمة:

لعل ما حققته اليمن في بناء نظامها التعليمي، يعتبر إنجازا ملحوظا بالنظر إلى النقطة المتدنية التي بدأ منها قبل أربعين عاما، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نشأ في ظلها.

إن مثل تلك الظروف والمتغيرات المرتبطة بها، ستظل على ما يبدو، تؤثر في مستوى تطور النظام التعليمي، وتمثل تحديات حقيقية أما نهوض وتجاوز صعوباته. إن أهم هذه التحديات هي:

1- التحدي الديموغرافي:

يصل معدل النمو السكاني إلى (3.5) مما يضاعف السكان كل عشرين سنة. ويتركز معظم السكان في الأعمار أقل من 15 سنة. وهذا بطبيعة الحال يحد من قدرة النظام التعليمي على استيعاب الأطفال الجدد، في الوقت الذي عليه أيضا أن يستوعب الأطفال خارج المدرسة. ويتوزع السكان على عدد كبير من التجمعات السكانية؛ فإجمالي عدد القرى (37.516) قرية، وعدد المحلات والحارات حوالي (68.816) محل وحارة، إن تأثير هذا الوضع لا يقتصر فقط على صعوبة توفير الخدمات الاجتماعية ومن بينها التعليم، بل يؤثر أيضا على نوعية التعليم الأساسي، حيث تضطر السلطات التعليمية إلى اعتماد المدارس متعددة المستويات، في مثل هذه التجمعات، ومع عدم توفر المعلمين المدربين لمثل هذه المدارس فإن نوعية التعليم تتأثر جراء ذلك. هذا بالإضافة إلى تأثير التشتت السكاني على مواصلة عدد من التلاميذ للدراسة بعد تجاوز صفوف هذه المدارس، حيث عليهم الانتقال إلى مدارس أكبر غالبا ما تكون بعيدة عن منازلهم مما يحول دون إكمال هؤلاء التلاميذ لمرحلة التعليم الأساسي، وبالذات الإناث منهم.

ولعل أهم انعكاس للتحدي الديموغرافي على التعليم هو كبر حجم الأسرة اليمنية، حيث أن معظم الأسرة تتكون من أربعة وأكثر وتصل إلى عشرة. إن تأثير ذلك على الالتحاق بالمدارس في أن الأسر لا تستطيع إلحاق جميع الأطفال بالمدارس، فتضطر إلى استثناء الإناث من الالتحاق، أو تعمل على إلحاق البعض إلى مرحلة معينة وتسحبهم من المدارس لتقوم بإلحاق آخرين وهكذا.

إن الدولة تعول على التعليم لتجاوز التحدي الديموغرافي، لذا فإن تحسين وتطوير التعليم، يمثل مكونا رئيسيا في الاستراتيجية الوطنية للسكان وسياسة العمل السكاني.

2- التحدي الاقتصادي:

لعل من ناقل القول أن توحيد دولتين في دولة واحدة له تأثير على مستوى إنفاق الدولة الجديدة في الأوضاع الطبيعية، أما إذا واجهت هذه الدولة ظروف استثنائية فور قيامها فإن ذلك يعاظم من الصعوبات الاقتصادية.

ففور قيام الدولة الجديدة نشبت حرب الخليج الثانية ونتج عن ذلك عودة حوالي (800) ألف يمني من دول الخليج والمملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك انخفضت تحويلات المغتربين بصورة كبيرة، وانظم هؤلاء العائدون إلى موجة النازحين القادمين من القرن الأفريقي ليخلفوا معا ضغوطا كبيرة على السلع والخدمات المحلية. وتقلصت إلى حد كبير القروض والهبات والمساعدات التي كانت تمنح لليمن..

ولقد كان من دواعي قيام الدولة الجديدة دمج جهازي الدولتين الشطريتين في جهاز واحد لليمن الموحد مما خلق بالمقابل حالة مفرطة من التضخم في إعداد العاملين في الجهازين المدني والعسكري، وبما يفوق حاجات الحكومة وقدراتها، وولد عبئا ماليا تعين على الحكومة الجديدة مواجهته بإنفاق جار كبير لتمويل الأجور والمرتبات وتمويل الهياكل الأساسية مضحية بذلك باحتياجات عملية النمو الاقتصادي والتنمية. كما اضطرت الدولة الجديدة إلى مواجهة حركة انفصالية بحرب نشبت عام 1994م، والتي كلفت الكثير ماليا ليس فقط في الدمار الذي سببته، بل أيضا في إعادة البناء بعد الحرب.

إن تأثير مثل هذا الوضع على التعليم يتمثل في أن الدولة لا تستطيع اعتماد أموال إضافية لصالح التعليم جراء الضغوط المتزايدة على الميزانية العامة، على الرغم من أنها عبرت عن التزامها نحو التعليم بتخصيص نسبة كبيرة من الميزانية العامة لصالحه في ظل منافسة كبيرة من القطاعات الأخرى.

إن التحدي الاقتصادي لا يتمثل فقط في الحد من قدره الدولة على مزيد من الإنفاق على التعليم، بل أيضا يتمثل في تراجع قدرة الأسرة على الإنفاق على التعليم. تشير نتائج مسح القوى العاملة (99) أن عامل "عدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم" يمثل عاملا هاما في عدم إحاق الأطفال بالمدارس. ويسجل التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة لعام 98م، أن الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم والثقافة ظلت عند مستوى (0.7%) بين عام 92م وعام 97م، ومع ذلك فإن هذه الأهمية قد زادت في الحضر لتصل إلى (1.3%) عام 98م، بعد أن كانت (0.9%) عام 92م، ولكنها تراجعت في الريف إلى (0.5%) بعد أن كانت (0.6%) عام 92م، وهذا بخلاف ما حصل في الأهمية النسبية للإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية التي زادت على مستوى الريف والحضر والإجمالي.

لقد قامت الدولة الجديدة بتبني برنامجا للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وأقرت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر التي يمثل فيها التعليم عنصرا أساسيا.

3- التحدي الاجتماعي/ الثقافي:

يتمثل تأثير العوامل الاجتماعية/ الثقافية، على التعليم بشكل أساسي في الموقف العام من تعليم الفتيات ودور المرأة في المجتمع. كما أن له تأثير على موقف الأفراد من تنظيم الأسرة مما يعكس نفسه على الاتجاه نحو تكوين أسر كبيرة الحجم، ويؤثر على الجهود للتغلب على التحدي الديموغرافي.

إن الدولة تعمل على تشجيع إحاق الفتيات بالمدارس وتوفير الشروط الضرورية لتشجيع بقائهن فيها، كما أنها قد أقرت الاستراتيجية الوطنية للمرأة التي تؤكد على زيادة مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

قائمة المراجع:

- G T Z (92) التأهيل المهني في الجمهورية اليمنية: دراسة قطاع التأهيل. هانز بود لهنوفر وآخرين. الجهاز المركزي للإحصاء: الإسقطاعات السكانية في الجمهورية اليمنية 94-2031م، يونيو 1996م.
- الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 98م، يونيو 99م
- الجهاز المركزي للإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والسكان والمنشآت. ديسمبر 1994م - مارس 1996م.
- الجهاز المركزي للإحصاء: كتاب الإحصاء السنوي لعام 99م. يونيو 2000م.
- الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 98 يونيو 99م.
- الحوثي، إبراهيم، والشامى، أفكار (2001): مراجعة الإنفاق العام: التعليم. دراسة مقدمة إلى الخبرات الوطنية للدراسات والاستشارات والتدريب - صنعاء.
- الخطيب، عبدالله هزاع (96): السكان وتنمية الموارد البشرية. ورقة مقدمة للمؤتمر الأول للسياسات السكانية. صنعاء.
- شرف الدين، على حمود (99): واقع رياض الأطفال في الجمهورية اليمنية. بحث مقدم لينل درجة الماجستير. جامعة أم درمان الإسلامية.
- الصوفي، محمد والحوثي، إبراهيم (2000): مصادر تمويل التعليم وسبل تميمتها. ورقة مقدمة لندوة واقع التعليم العام وأفاق تطويره. وزارة التربية والتعليم المجلس الاستشاري 8-10 يوليو 2000م.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: مؤشرات الجامعات الحكومية 2002-2003م، رئاسة الوزراء. الجمهورية اليمنية.
- المخلافي، محمد سرحان خالد (97م): تصور مقترح لمحددات/ مؤشرات فعالية الأداء الجامعي مع تحديد واقع أداء الجامعات اليمنية على ضوء ذلك. ورقة مقدمة لندوة تقويم أداء التعليم العالي في الجمهورية اليمنية. 8-9 أكتوبر. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.
- مرسى، محمد منير (98م): التخطيط للتعليم واقتصادية. القاهرة.
- مركز البحوث والتطوير التربوي (2003م): مستوى إتقان الكفايات الأساسية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي: الصف الرابع والسادس. دراسة أجريت بالتعاون مع اليونيسيف واليونسكو.
- مطهر، محمد محمد (98م): التعليم العالي في الجمهورية اليمنية: الوضع الحالي والتصورات المستقبلية، تقرير مقدم إلى المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي 2-5 مارس (آذار). بيروت.
- وزارة التخطيط والتنمية: الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005م.
- وزارة التربية والتعليم: الإحصاءات التربوية للأعوام 91/90-96/95م. الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط. إدارة الإحصاء. صنعاء.
- وزارة التربية والتعليم: الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في اليمن 2003-2015م.
- وزارة التربية والتعليم: التقرير السنوي لموجهات رياضي الأطفال 96/97م. إعداد/ بلقيس وهاس وآخريات، الإدارة العامة لرياض الأطفال.
- وزارة التربية والتعليم: التقرير العام لنتائج المسح التربوي الشامل 2002م/2003م، المكتب الفني، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط.
- وزارة التربية والتعليم: اللائحة المدرسية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (950) لسنة 97م.
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني: التقرير السنوي 2003م، الإدارة العامة لنظم المعلومات والإحصاء.
- وزارة الشؤون القانونية: القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 92م.
- وزارة الشؤون القانونية: اللائحة التنفيذية لقانون المعلم والمهن التعليمية رقم (37) لسنة 98م.
- وزارة الشؤون القانونية: دستور الجمهورية. الجريدة الرسمية: العدد التاسع عشر الجزء الثاني 94م.
- وزارة الشؤون القانونية: قانون رقم (37) لسنة 98م، بشأن المعلم والمهن التعليمية.
- وزارة العمل والتدريب المهني. الجهاز المركزي للإحصاء: التقرير النهائي لنتائج المسح القوى العاملة 1999م. نوفمبر 2000م.
- وزارة المالية: نشرة إحصائية مالية الحكومة. نشرة فصلية تصدرها وزارة المالية. العدد الحادي عشر. إبريل 2003م.
- وزارة المالية: الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة 90-2000م. قطاع الموازنة. اليونيسيف: وضع الأطفال في العالم عام 2000م.

UNDP. Human development Report 2000

The World Bank. Rephlic of yemen: Higher Education Rationalization study. March 5, 2001. Draft.

